انتقد عدم جدية الحكومة في مكافحة الفساد ومنع الرشاوى

المعيوف: المجلس المقبل مفصلي في تاريخ الكويت.. والمشاركة واجب وطني

أي تغيير مطلوب يجب أن يكون تحت قبة البرلمان وليس في الساحات والشوارع

كتب مصطفى كامل

أكد مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف ان الشعب الكويتي محب للديمقراطية والعمل السياسي متمنيا ان تكون مشاركة ناخبي الدائرة ايجابية يوم الاقتراع حيث ان المجلس المقبل هو مجلس مفصلي في تاريخ الكويت بعد ما انقضت فترة من الاحتقان والفوضى والتخوين والاسفاف والصراع والاقتتال السياسي الذي يهدف الى تحقيق اجندات شخصية.

واضاف في ندوة خلال افتتاح مقره الانتخابي بمنطقة كيفان مساء امس الأول انه وبعد حكم الدستورية الذي فصل في النزاع يجب علينا جميعا ان نكون ديمقراطيين ونحترم دستورنا الذي ينظم العلاقة بين جميع السلطات مشيرا الى ان أي تغيير مطلوب يجب ان يكون تحت قبة البرلمان وليس في ساحة الإرادة او في ساحة البلدية او في المخيمات.

وانتقد الحكومة لعدم جديتها في مكافحة الفساد ومنع الرشاوي مشيرا الى ان قانون حماية المبلغ لو كان مطبقا هذه الايام لما شفنا مرشح يأتي ليشتري الاصوات في الدائرة الثالثة لانه كان من حق أي مواطن ان يبلغ عن هذا الفساد معربا عن اسفه لتاخر وزارة الداخلية في مكافحة شراء الاصوات رغم ما يتردد من القاء القبض على متورطين ولكن من دون صدور بيان رسمي من وزارة الداخلية مؤكدا على ضرورة الوقوف بحسم مع مثل هذه القضايا التي يتطاول البعض من خلالها ويقول ان كل شيء في الدائرة الثالثة للبيع ونحن نقول له المشكلة ليست فيك انت انما على الحكومة النائمة ووزارة الداخلية النائمة مشيرا الى ان من يشتري الصوت اليوم سيبيع الوطن غدا وان هذه الدائرة دائرة احرار والكويتيون لم ولن يبيعوا انفسهم وفي عز الكوارث وفي عز ازمة الاحتلال الغاشم لم يهتف احد ضد حكام الكويت مضيفا اذا كانت الحكومة تشطب مرشحين لانهم سيئو السمعة فلماذا تترك هذا المرشح متسائلا هل يوجد سيء السمعة اكثر من هذا العمل المشين لكن للاسف الحكومة تتفرج وترعى الفساد.

وحول تقييمه للمجلس المبطل الاخير اكد ان هذا المجلس الذي تم تشكيله عن طريق الصوت الواحد مثل جميع شرائح المجتمع وانجز بشهادة الجميع وحاول ان يثبت للشعب ان لدينا كفاءات جديدة وبرلمانيين جدد ولا يقتصر العمل السياسي على رموز معينة فالعمل لمصلحة الكويت يشمل الجميع من خلال الصوت الواحد الذي قضى على الطائفية والقبلية والحزبية وتبادل الاصوات والتحالفات مشيرا الى ان المجلس الاخير جاء بعد صراعات ومظاهرات وفي ست اشهر حقق نوع من الاستقرار السياسي كما رسخ عودة روح العمل النيابي الراقي بعد ان كنا نسمع عن المهاترات والسباب والاسفاف في الطرح داخل مجلس الامة.

واضاف ان المجلس المبطل الاخير حقق الكثير من الانجازات والقوانين في مجالات قضايا الاسكان والبطالة والوحدة الوطنية فضلا عن تعزيز الجانب التشريعي والرقابي من خلال ست استجوابات وثمان جلسات تحقيق في العديد من القضايا.

واكد ان العدد الكبير من المرشحين المتقدمين لخوض المنافسة الانتخابية يؤكد ان لدى الشعب الكويتي رغبة صادقة في المشاركة بفاعلية في هذه الانتخابات التي ستضم كافة شرائح الشعب الكويتي بما فيهم القبائل التي اعلنت مشاركتها في الانتخابات والتي نعتبرها نجاحا للعملية الديمقراطية.

واكد المعيوف انه تعاون مع الكثير من زملائه النواب في المجلس المبطل الاخير من اجل انجاز الكثير من التشريعات التي تهم المواطنين ومنها قانون الوحدة الوطنية بعد معاناتنا من الطائفية والقبلية وكذلك قانون الفساد الذي خرج الى النور وشكلت هيئة لمكافحة الفساد وقانون الاسكان الذي تم على اثره انشاء هيئة اسكانية للمدن وقانون الغذاء ومكافحة الاغذية الفاسدة والتامين الصحي الذي بداناه لكن لم تنته منه وزيادة القرض الاسكاني للمرأة.

واضاف ان من اولوياته في المرحلة المقبلة البحث فيما نعيشه هذه الايام من ازمة مراسيم الضرورة مشيرا الى انه ليس من المعقول بعد ممارسة العمل الديمقراطي والعمل بالدستور ان تصدر مراسيم ضرورة تبطل مجلسي امة خلال 8 شهور فلايمكن ان نقتنع انه لايوجد لدينا خبراء دستوريين قادرون على كتابة مراسيم صحيحة وما نشير اليه هنا اما ان هناك تعمد لاصدار مراسيم ضرورة تبطل المجلس وهذا يجب ان يعاقب عليه من ساهم فيها واما ان هناك قصور في العمل الدستوري ويجب الاستغناء عن هؤلاء الذين يدعون انهم خبراء مؤكدا ان ابطال رغبة الشعب وتغيير ارادة الشعب الذي يختار من يرى فيه الكفاءة ثم ياتي من يلغي ارادة هذا الشعب دون محاسبة المتسبب ومن يضمن ان لا يبطل المجلس المقبل ايضا بعد ان يذهب الناس في الحر الشديد وفي الصيام وسوف نطالب بمحاسبة من ابطل المجلس الاول والثاني.

وذكر ان من اولوياته ايضا قضية الخلافات الدستورية والاجتهادات والتفسيرات المتناقضة لمواد الدستور رغم وضوحها مشيرا الى انه يجب ان يتم تفسير المواد الدستورية المختلف عليها عن طريق المحكمة الدستورية حتى يتم حسم كل هذه الخلافات للمحافظة على مجلس الامة والعملية الديمقراطية مشيرا الى ان لديه قضية هامة سيركز عليها وتتمثل في تسييس القضاء ولن نقبل ان ينتهك هذا الصرح القضائي ولابد من وضع قانون لاستقلالية القضاء.

وتطرق المعيوف للحديث حول العدالة الاجتماعية مؤكدا ان الدستور ينص على العدل والمساواة بين جميع الموطنين الا ان الحكومة هي من خالفت هذه القوانين من خلال تعيينات بالواسطات وعلاج بالمحسوبيات لصالح مجموعات حزبية او قبلية او فئوية مشيرا الى ان المواطن يعاني الكثير من الفروقات في الرواتب بسبب الكوادر التي ظلمت فئات كثيرة فضلا عن ان تشكيل الحكومات والمناصب القيادية يتم على اساس بعيدة كل البعد عن الكفاءة بل بالمحاصصة والمحسوبيات والاحزاب والتيارات خوفا منها وطمعا في كراسيها وصل الامر الى عضو مجلس امة سابق يعين ثلاثة من اخوانه احدهم ملحق ثقافي واخر ملحق صحي وثالث ملحق عسكري لانه من حزب يحسبون له الف حساب ووزير الصحة الذي عين اقربائه ووزيرة عينت اقربائها ولمتى نصمت ونحن الغالبية العظمى مؤكدا ان كل هذه التجاوزات يجب ان تتوقف وان يكون اختيار الوزراء على اساس الكفاءة فالكويت للجميع ولن نسمح بهذه التجاوزات.

وحول الشباب قال ان الحكومة لم تقدم لهم شيئا حتى استغلهم ما يطلقون على انفسهم معارضون وصنعوا منهم دروعا بشرية واغلبهم الآن محكومين بالسجن اما المعارضون ابنائهم فهم احرار طلقاء مشيرا الى ان احد المواطنين لجا اليه وترجاه ان يبحث لابنه الذي غرر به وردد كلام يسيء للذات الاميرية عن عفو حتى يسقط عنه حكم السجن فضلا عن الكثير من الشباب الذين غرروا بهم للذهاب الى سوريا والشيشان وغيرها من اجل الجهاد في حين ان المحرضين باقون هنا هم وابنائهم لان الحكومة لم تحاسن من يحرض الشباب ويغرر بهم مطالبا الحكومة بان تعطي الفرصة للشباب المبدعين وهم كثر

وعن المرأة الكويتية قال انها اخت الرجال وكانت لها مواقف ايجابية اثناء ازمة الاحتلال الغاشم وفي الانتخابات ووصلت الى اعلى المراتب كسفيرة ووزيرة وحاولنا خلال المجلس الماضي ان ننجز لها الكثير من الحقوق ومنها زيادة القرض الاسكاني للمرأة واقرار العلاوة الاجتماعية لابناء الكويتيات المتزوجات من جنسيات اخرى وربة البيت.

وعن المتقاعدين اكد انه كان احد المتقدمين باقتراح بزيادة الراتب التقاعدي بنسبة 30 في المئة على الراتب الاجمالي مشيرا الى ان الحكومة لا تهتم بفئة المتقاعدين رغم انهم قادرون على العطاء مشيرا الى انه يقترح ان تكون لهم مميزات في العلاج والقروض وغيرها من القضايا الاخرى.

عبدالله المعيوف متحدثاً خلال ندوته الانتخابية

«تصوير: محمود عبيد»
جانب من الحضور

أي تغيير مطلوب يجب أن يكون تحت قبة البرلمان وليس في الساحات والشوارع

المجلس المبطل مثل مختلف شرائح المجتمع وحقق إنجازات شهد لها الجميع

المرأة الكويتية أخت الرجال ومواقفها إيجابية ومشهودة ولن نتخلى عن قضاياها

لن نقبل بأي مساس بالسلطة القضائية.. وقانون استقلالها على رأس أولوياتي

حضور نسائي كبير في ندوة المعيوف

خلال استقباله لأبناء الدائرة الأولى

الطريجي: على وزارة الداخلية الكشف عن هوية تجار الذمم

أكد مرشح الدائرة الأولى عبدالله الطريجي أن المرحلة المقبلة تتطلب الكثير من العطاء والجهد لمن يحالفه الحظ في الوصول لقبة عبدالله السالم وذلك تعويضا عن الفراغ التشريعي الذي عاشته البلاد بسبب الصراعات والمصالح الشخصية والأزمات السياسية مؤكدا على أن في جعبته الكثير من القوانين والتشريعات والاقتراحات التي تصب في صالح الكويت وشعبها

جاء ذلك خلال استقبال مرشح الدائرة الأولى عبد الله الطريجي لأبناء دائرته بحضور السياسيين والدبلوماسيين والناشطين وناخبيه من أبناء الدائرة في مقره الإنتخابي الكائن بمنطقة بيان.

وقال بأنه من الضروري أن ننبذ جميع الخلافات لتوحيد الصفوف خاصة في ظل ما تعيشه بعض الدول المجاورة من عدم استقرار مشيرا بأن استقرار الكويت وتوفير الأمن والأمان يصب في المصلحة العامة من خلال المواد الدستورية وعدم مخالفة القوانين وتطبيقها بصرامة ضد من يحاول إثارة الفتن الطائفية لشق الوحدة الوطنية

وأضاف هناك الكثير من القضايا العالقة والتي تحتاج إلى وقفة جادة من قبل المجلس القادم تتعلق في البطالة مشيرا بانه من المفترض أن تكون أولوية التوظيف للمواطن الكويتي بدلا من غيره إضافة إلى الاهتمام مخرجات التعليم والعمل على تحسين الوضع الصحي والقضاء على الواسطة في مختلف مؤسسات الدولة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب

وتطرق الطريجي إلى سياسة هدر المال العام الذي ما زالت الحكومة تعمل به والذي يحتاج إلى تبريرا واضحا من قبل الحكومة مستغربا من نهج الدولة عند اقتراح أي زيادة للمواطن الكويتي والتي تستقبل دائما بالرفض بحجة عجز الميزانية بينما هذا العجز لا يذكر بالمليارات التي تقوم بدفعها للبعيد مؤكدا بأن الأقربون أولى بالمعروف والمواطن الكويتي بحاجة لمثل هذه الزيادات في ظل ارتفاع الأسعار واستغلال التجار

وطالب من وزارة الداخلية رصد عمليات شراء الأصوات المنتشرة في مختلف الدوائر والتي تساعد على خراب البلد بشراء الذمم مؤكدا بأن هذه الأمور ليست من عادات وشيم أهل الكويت مطالبا كشف أسماء هؤلاء المتنفذين الذين يسعون للسلطة من أجل مصالح شخصية دنيوية وذلك بتطبيق القانون على الكبير قبل الصغير

وقال هناك جهود كبيرة من قبل أيادي خفية تعمل في الغرف المغلقة لشراء هذا المجلس ليكون تحت تصرفها إلا أن الشعب الكويتي حر لن يقبل بأن تسلب إرادته في اختيار المرشحين الأكفاء الذين سيمثلونهم وفق قناعاتهم الوطنية مشيرا بأن ترشيحه نابع من شعوره بالمسئولية تجاه الوطن والمواطن بعيدا عن دغدغة المشاعر التي يلجأ إليها البعض

وأشار إلى أننا بحاجة إلى حكومة جادة في التنفيذ ومجلس رقابي تشريعي يحرص على سن القوانين والتشريعات وتقديم الاقتراحات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه مؤكدا بأن الحل ليس بالمقاطعة مع احترامه للعازفين عن هذه الانتخابات بل بالمشاركة للتصدي للمفسدين والعمل على حماية الوطن والمواطن من خلال المواد الدستورية

واختتم الطريجي حديثة قائلا « الكويت بحاجتكم في تاريخ 27 فلا تعزفوا عن التصويت واختاروا من الكفاءات الوطنية من يمثلكم بقناعه ولا تجاملوا أحدا على حساب الوطن بعيدا عن الطائفية والقبلية وكونوا أحرارا في اختياركم».

عبدالله الطريجي مستقبلا أبناء الدائرة

الهاجري: أين المشروع الحكومي لمحاسبة المقصرين في خطة التنمية؟

ماضي الهاجري

طالب مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الامة ماضي الهاجري الحكومة بضرورة تفعيل خطة التنمية التي اقرت منذ نحو 3 سنوات ورصدت لها الملايين ولم نلمس منها اي شي على ارض الواقع متسائلا ما مصير ونتائج العقود التي ابرمت وهل شهدنا تطوير او انجاز منذ اقرار هذه الخطة وصدورها بقانون؟

وقال الهاجدي في تصريح صحافي ان مجلس الامة يتحمل المسؤولية وراء عدم تحقيق وانجاز اي مشاريع ابرمت في هذه الخطة حتى بل ان هناك مشاريع ورد النص عليها في الخطة وحتى الان لم تنفذ وتطرح مشاريعها كمشاريع بناء المستشفيات والمراكز الطبية وتطوير الخدمات ومبنى الركاب في مطار الكويت الدولي والتي رصدت لها المليارات مشيرا الى انه من المستغرب ان تتضمن هذه الخطة برامج زمنية لتنفيذ وانجاز هذه المشاريع ولا يكون هناك جهاز مسؤول يراقب خطوات التنفيذ لا من الحكومة ولا من مجلس الامة

وتساءل الهاجري اين المشروع الحكومي لمحاسبة المقصرين في تنفيذ وانجاز خطة التنمية الذي اعلنت الحكومة عنه العام الماضي واين متابعتها لاجهزتها في تنفيذ معالم هذه الخطة الزمنية المحدده..؟ واكد ان المطلوب هو اعادة هيكلة معالم هذه الخطة والزام كل جهة بتنفيذ ما يخصها مع فرض عقوبات وتفعيل المحاسبة لكل من يتقاعس في تنفيذ هذه الخطة التي لازلنا نسمع عنا ونعتبرها مجرد كلام انشائي يقدم ويعلن عنه في المناسبات فقط

ودلل الهاجري على ذلك بتقاعس الحكومة عن تنفيذ الرغبة الاميرية السامية بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري فمنذ ان اعلن سموه -حفظه الله- رغبته في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري في عام 2006 وحتى الان لم تخطوا الحكومه خطوة واحده تجاه ترجمه هذه الرغبة لواقع وهو ما يؤكد بأن الحكومة ليس فقط لا تطبق قوانينها بل لا تنفذ الاوامر العليا وهو ما يدعونا لمحاسبتها محاسبة عسيره بعد سلسلة هذه الاخفاقات مؤكدا على ضرورة تبني مجلس الامة القادم لتفعيل المحاسبة واشراك المجلس في تنفيذ هذه الخطه من خلال تشكيل لجنة برلمانية تتابع تنفيذ هذه الخطة وتراقب مراحل انجاز المشاريع الواردة في الخطة.